

الفسخ فلهذا يفسخ البيع كذلك مهنا اذا كان عليه المهر  
لان المهر دين حكيم الصدر السعيد ركن الدين قال زوج  
رجل ابنة من رجل في ايام القاضي ابي عاصم العاجزي ثم جرت  
الزواج بعد ذلك بايام فاراد ان يفسخ العقد وكان يفتل  
الى القاضي لطلب حيلة فقال له انتظن ان اقول لبيسك  
قبلي والزوجك لا اقول هذا فقط **الباب الثاني** رجل قال  
لامرأة بعد دينار زن من بودي فقالت بودوم او قالت  
بود بغير ميم فانه يصح النكاح بكلا اللغتين ولو كانت  
امرأة من قبل وقد طلقتها ثم اراد ان يتزوجها فقال ان من  
وابودي فقالت بود او بودوم فقد انعقد الا اذا كان فيهما  
حكايت ما مضى امرأة قالت لرجل مرا بصدد دينار نفع  
بزني كودي فقال الرجل بزني كودي او قال الرجل كودي او قال  
الرجل ابتداء برا بجنديع دينار بزني كودي او قال ان كودي فالت  
المرأة بودوم فانه يتعقد العقد بهذه العبارات كلها رجل  
قال لامرأة تزوجتك ان رضيتني فقبلت لا يصح النكاح  
ولو قال لها تزوجتك على ان لا يخرى فانه يصح هكذا  
ذكر وهو الصحيح واظن اني رايت في التوازل والفرق

ان في المسئلة الاولى علق بالنكاح برضا الالب وتعليق  
النكاح لا يصح وفي المسئلة الثانية جعل الخيار للاب  
والخيار لا يدخل في النكاح فبقي بلا خيار فيصح وسياتي  
ذلك في **الباب الثالث** رجل تزوج امته على شرط ان كاه ولد  
يولد منها يكون حرا وقد شرط هذا مع مولاهما فولدت اولادا  
فانهم يعتقون لانه لو قال لامته كاه له لم يلد منه فهو حر جان  
فكذا اذا شرط ذلك مع زوجها رجل فرض عليه نفقة امرته بعد  
ما خرجت من الدار فكتب عليه قدر النفقة ثم رجعت المرأة  
الى بيته والزواج اطعمها الخبز والادام على ما كان المعروف قبيل  
الرض من غير ان يتكلم بشي وقد سقط الرض عنه بالطعام  
لان الحاكم انما فرض ما كان واجبا عليه فاذا اطعمها ما هو  
الواجب عليه فانها لا تستحق شيئا اخر رجل تزوج امرأة  
فلما كان وقت الدخول كتب قبالة بعقار باسمها في القبالة  
لاحق له فيه بل الحق حقها وانما اقرها بسبب شرعي ثم ادعى  
انى كتبت هذه القبالة باسمها واجعل العقار من المهر ليس  
ذلك وانما يعقل قوله انى دفعت اليك عوضا عن المهر اذا قال  
حين دفعه اليها دفعت على هذا الشرط او على هذا النسبة

لازم